|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمعية العامة |  | المجلس الاقتصادي والاجتماعي |
| الدورة الثالثة والسبعون |  | **دورة عام 2018** |
| البند 24 (أ) من القائمة الأولية\* |  | 27 تموز/يوليه 2017 - 26 تموز/يوليه 2018 |
| مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا |  | البند 11 (ب) من جدول الأعمال المؤقت |
|  | **تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل ‏البلدان نموا للعقد 2011-2020** |

\* [A/73/50](https://undocs.org/ar/A/73/50).

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل ‏البلدان نموا للعقد 2011-2020

تقرير الأمين العام

|  |
| --- |
| موجز |
| يُقدِّم هذا التقرير معلومات وتحليلات شاملة بشأن التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 (برنامج عمل إسطنبول) ويغطي جميع مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية والهدف الرئيسي المتمثل في تيسير رفع البلدان من فئة أقل البلدان نموا. ويعرض التقرير أيضا القرارات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك نتائج استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل، الذي عقد في أنطاليا، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، يسلِّط الضوء على أنشطة الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة [72/231](https://undocs.org/ar/A/RES/72/231) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2017/28، حيث طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا شاملا عن تنفيذ برنامج العمل. |
|  |

أولا - مقدمة

1 - تحقق مزيد من التقدم في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 (برنامج عمل إسطنبول) في العديد من مجالات عمله ذات الأولوية. ومنذ إنشاء فئة أقل البلدان نموا في عام 1971، لم تُرفع أسماء سوى 5 بلدان من قائمة تلك الفئة، ولكن وقت انعقاد اجتماع لجنة السياسات الإنمائية في آذار/مارس 2018، كان 12 بلدا إضافيا من أقل البلدان نموا قد استوفى المعاير الدنيا للرفع من القائمة، وبالتالي أصبحت تلك البلدان في مراحل مختلفة من عملية الخروج من القائمة. وتحققت زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الطاقة المستدامة، وهو ما يسهم، إلى جانب تفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، في إحراز تقدم في المجالات الأخرى ذات الأولوية. وقد قُطعت أشواط بشأن مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية (المتعلقة، مثلا، بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، من قبيل عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء)، ومؤشرات الحوكمة، وتعبئة الموارد المحلية.

2 - غير أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة يجب سدها من أجل بلوغ أهداف برنامج العمل. وقد اتسم التحوُّل الهيكلي بالبطء وانخفضت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات في التجارة العالمية إلى أقل من مستواها لعام 2011 وتظل متركزة في السلع الأساسية. وقد أسهم ذلك في تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي أقل من نسبة 7 في المائة المستهدفة في أغلب أقل البلدان نموا. ولا يزال الإنفاق على الحماية الاجتماعية أقل بكثير في أقل البلدان نموا منه في البلدان النامية الأخرى، وهو ما يتماشى مع معدلات الضرائب المتدنية نسبيا. ويظل الاستثمار - بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر - محدودا، سواء العام منه أو الخاص، والخارجي أو الداخلي. كما تظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا جامدة إلى حد كبير وأدنى من الهدف المحدَّد في خطة العمل. ولذلك، يتعين تعجيل تنفيذ خطة العمل من أجل كفالة تحقيق أهدافه وغاياته بحلول عام 2020، وبناء أوجه التآزر مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس. والبيانات الإحصائية المستخدمة في هذا التقرير متاحة على شبكة الإنترنت([[1]](#footnote-1)).

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية في برنامج عمل إسطنبول

النمو في أقل البلدان نموا

3 - بعد الركود عند مستوى 4.2 في المائة في عام 2015 و 4.3 في المائة في عام 2016، يُقدَّر أن النمو في أقل البلدان نموا زاد إلى 4.9 في المائة في عام 2017. وبسبب الظروف الاقتصادية الخارجية المواتية المتوقعة، من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي في الأجل القريب. وفي عامي 2018 و 2019، من المتوقع أن تسجل هذه البلدان نموا بنسبة 5.4 في المائة و 5.6 في المائة على التوالي. وفي حين أن المعدلات المتوقعة أقل مما سجل في عام 2012، فإنها أعلى مما تحقق في أغلب السنوات منذ اعتماد برنامج العمل في عام 2011.

4 - وإجمالا، فإن التحسُّن الطفيف في النمو يعكس التحسن الدوري في النشاط العالمي، الذي بدأ في أواخر عام 2016، مدفوعا بعوامل شملت ارتفاع الاستثمار وزيادة الإنتاج الصناعي والتجارة وتزايد ثقة المستهلكين.

5 - ومع ذلك، فإن هذه الأرقام الكلية تخفي في طياتها فروقا بين البلدان. ففي عام 2016، لم ينمُ بمعدل حوالي 7 في المائة أو أكثر سوى 9 من أقل البلدان نموا (إثيوبيا وبنغلاديش وبوتان وتنزانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي والسنغال وكمبوديا ومالي)، مقارنةً بـ 14 بلدا في عام 2015. وتتمثل سمة مشتركة بين الكثير من الأسرع نموا من بين أقل البلدان نموا في قوة الاستثمار العام والخاص. غير أن البلدان المصدرة للسلع النفطية حققت نموا منخفضا بسبب انخفاض عائدات السلع عما كان متوقعا.

6 - وإجمالا، زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا بصورة طفيفة بين عامي 2011 و 2016. وفي حين أن نسبة الأشخاص في أقل البلدان نموا الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم انخفضت انخفاضا طفيفا، من 38.9 في المائة في عام 2010 إلى 33.7 في المائة في عام 2013، وذلك وفقا لبيانات نشرها البنك الدولي، فليس من المرجح، إذا استمر هذا الاتجاه بالمعدل الراهن، أن يتحقق القضاء على الفقر بحلول عام 2020. وسيتطلب تحسين آفاق الاقتصاد الكلي في أقل البلدان نموا استثمارا كبيرا في مختلف المجالات ذات الأولوية المحدَّدة في برنامج عمل إسطنبول وفي خطة عام 2030.

الخروج من فئة أقل البلدان نموا

7 - إن الهدف المتمثل في تمكين نصف عدد البلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نموا من استيفاء المعايير المطلوبة للخروج من هذه الفئة بحلول عام 2020 لا يزال بعيد المنال، ولكن أُحرز تقدم كبير في عدد البلدان التي استوفت المعايير للمرة الثانية. ومن بين هذه البلدان، أوصت لجنة السياسات الإنمائية بإخراج بوتان وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وكيريباس من تلك الفئة، بينما ستعيد اللجنة النظر في مدى استدامة التقدم المحرز بالنسبة لتيمور - ليشتي ونيبال، وذلك في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتستحق هذه البلدان التهنئة على التقدم الذي أحرزته بجهد جهيد على صعيد التنمية الاقتصادية، فضلا عن تحقيق تحسينات فيما يتعلق بالتعليم والصحة. وإضافة إلى ذلك، استوفت ثلاثة من أقل البلدان نموا (بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار) المعايير للمرة الأولى في عام 2018، مما رفع مجموع عدد البلدان التي حققت معايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا إلى 12 بلدا (انظر [E/2018/33](https://undocs.org/ar/E/2018/33)). وتقوم الحاجة، خلال العامين الأخيرين من الإطار الزمني لتنفيذ برنامج العمل، إلى بذل جهود إضافية ومستدامة من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز باتجاه الخروج من فئة أقل البلدان نموا وكذلك من أجل دعم البلدان التي تخرج من تلك الفئة سواء خلال الخروج أو بعده([[2]](#footnote-2)).

ألف - القدرة الإنتاجية

8 - لكي تحقق أقل البلدان نموا أهداف برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، يتعيَّن عليها توليد أنشطة دينامية جديدة تتسم بارتفاع القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي. وفي المتوسط، زاد إسهام القيمة المضافة الصناعية في النمو في أقل البلدان نموا من 11.8 في المائة في عام 2011 إلى 13.2 في المائة في عام 2016، وذلك بالرغم من انخفاض إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان في أفريقيا وزيادته فقط بالنسبة للبلدان في آسيا. ويعزى إلى قطاع الخدمات، الذي يشتمل بالأساس على أنشطة أقل إنتاجية في أغلب البلدان، نحو نصف النمو في أقل البلدان نموا، في حين يعزى إلى الزراعة نحو ربع النشاط الاقتصادي في أقل البلدان نموا في الفترة بين عامي 2011 و 2016. ويشير ذلك إلى ضعف نمو الاستثمار، الذي ينبغي عكس مساره من أجل تخفيف الاختناقات الهيكلية وتعزيز القدرة الإنتاجية.

الهياكل الأساسية

9 - توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فرصا كبيرة لمواجهة العراقيل الهيكلية في أقل البلدان نموا. وبين عامي 2011 و 2016، قفزت معدلات الاشتراكات في خدمات الهواتف الخلوية من 42 في المائة إلى 68 في المائة. وبلغت معدلات الاشتراكات في عام 2016 بالنسبة لعدة بلدان (تيمور - ليشتي والسنغال وسيراليون وغامبيا وكمبوديا وليسوتو ومالي ونيبال) نسبة 100 في المائة أو أكثر، الأمر الذي يبرز النجاح المحرز في ربط المناطق الحضرية والريفية على السواء.

10 - وفي عام 2016، اتسع معدل الوصول إلى شبكة الإنترنت ليبلغ قرابة 16 في المائة، بعد أن كان يبلغ 5 في المائة في عام 2011. وزاد معدل انتشار خدمات النطاق العريض للأجهزة الجوّالة في أقل البلدان نموا، وصولا إلى ما يزيد قليلا عن خُمس السكان في عام 2017، لكنه كان لا يزال أدنى من المعدل العالمي البالغ 50 في المائة ومعدل 90 في المائة في البلدان المتقدمة. وبالرغم من هذه الزيادة، من غير المرجح أن يتحقق وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020 (الغاية 9-ج من أهداف التنمية المستدامة). ويتزايد أيضا استخدام الموجات العريضة للاتصال السريع بشبكة الإنترنت، ولكن بمعدل أبطأ بكثير. ويمكن مواجهة العوائق الرئيسية أمام استخدام شبكة الإنترنت، مثل الافتقار إلى المهارات وإلى الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، من خلال زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والبرامج التي تستهدف تحديدا الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة.

11 - وللربط بشبكات النقل تأثير مباشر على الأسواق العالمية. ويمكن أن يساعد الشحن الجوي أقل البلدان نموا في أن تصبح تنافسية على الصعيد العالمي. غير أن النسبة التي تعزى إلى أقل البلدان نموا، كحصة من الشحن الجوي على الصعيد العالمي، تظل ضئيلة، إذ زادت من 0.5 في المائة إلى 0.9 في المائة بين عامي 2011 و 2016. ومن بين هذه البلدان، يعزى إلى إثيوبيا حوالي 85 في المائة من الشحن الجوي، وتليها بنغلاديش بنسبة حوالي 3 في المائة.

12 - وزاد متوسط القيمة التي تحققها أقل البلدان نموا على مؤشر الربط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة، الذي يقيس مستوى ارتباط البلدان بشبكات الملاحة العالمية، من 7.5 في عام 2011 إلى 10.3 في عام 2016. وتعزى القيمة المنخفضة مقارنةً بالبلدان النامية الأخرى جزئيا إلى سوء نوعية الموانئ والطرق وصعوبة الوصول إليها، وهو ما يؤثر على القدرة على الوصول إلى شبكات الشحن العالمية.

13 - ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في تأمين التمويل والخبرات للاستثمار في الهياكل الأساسية وصيانتها. غير أن الاستثمار في الهياكل الأساسية الذي يشمل مشاركة القطاع الخاص ظل عند مستويات دنيا في أقل البلدان نموا. وخلال النصف الأول من عام 2017، سُجِّلت التزامات الاستثمار بمشاركة القطاع الخاص في العديد من أقل البلدان نموا، مثل رواندا (362 مليون دولار)، ونيبال (257 مليون دولار)، ومدغشقر (245 مليون دولار)، علاوة على أوغندا والسنغال وكمبوديا ومالي وموزامبيق. وقد تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بحكم طبيعتها، أنسب للقطاعات التي تتضمن تدفقات نقدية إيجابية للسداد للقطاع الخاص، مثل الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن إقامتها تكون أشد صعوبة في القطاعات الاجتماعية.

الطاقة

14 - تضاعف تقريبا معدل الحصول على الكهرباء من 21.6 في المائة في عام 2000 إلى 38.3 في المائة في عام 2014. وبين عامي 2011 و 2014، زادت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء بنحو 4 نقاط مئوية. غير أن 26.5 في المائة فقط من سكان المناطق الريفية كانوا يحصلون على الكهرباء في عام 2014، مقارنةً بنسبة 67.5 في المائة في المناطق الحضرية. وحققت بوتان حصول الجميع على الكهرباء وتلتها عن قرب توفالو (98.5 في المائة)، بينما أحرزت أفغانستان (89.5 في المائة) ونيبال (84.5 في المائة) تقدما كبيرا أيضا. غير أن أربعة من أقل البلدان نموا بلغت النسب لديها أقل من 10 في المائة. ولا تقتصر التحديات التي تواجهها تلك البلدان على الحصول على الكهرباء: فهناك أيضا محدودية الحصول على أنواع الوقود الحديثة للطهي والتدفئة، ولذلك ينتشر استخدام الحطب والفحم كوقود للطهي، وهو ما يقترن بآثار صحية وبيئية ضارة.

15 - ويؤدي ضعف شبكات الكهرباء في أغلب أقل البلدان نموا إلى عدم إمكانية التعويل على الإمداد بالكهرباء والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وهو ما يتسبب في خسائر في الدخل للمنتجين وتكاليف إضافية تقترن باقتناء مولدات الكهرباء الاحتياطية المستوردة. وتحقيق حصول الجميع على طاقة حديثة بأسعار معقولة وعلى نحو يمكن التعويل عليه في أقل البلدان نموا بحلول عام 2030 سيتطلب استثمارات كبيرة من مصادر متنوعة، فضلا عن تحسين حوكمة المرافق العامة. وتقوم الحاجة إلى التمويل لإيجاد مزيج من الحلول القائمة على توفير شبكات الكهرباء والشبكات الصغيرة وتوفير الكهرباء خارج نطاق الشبكة، علاوة على بناء القدرات والاستجابة لاحتياجات الأسر المعيشية والعمليات الإنتاجية التي تسهم في تحقيق التحوُّل الهيكلي.

16 - ومن أجل تسريع تدفقات الاستثمار في الطاقة المستدامة - التي تُعتبر أساسا لتحقيق أغلب أهداف التنمية المستدامة - ينبغي لأقل البلدان نموا السعي لمواجهة مسائل المستوى الكلي مثل النمو الشامل للجميع والسياسات التقدمية بشأن التجارة والاستثمار. ومن شأن تعزيز تلك الأساسيات أن يسهم أكثر في اجتذاب تمويل التنمية، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإدخال جهات فاعلة جديدة إلى السوق، وبناء قدرات الجهات القائمة بالتنظيم وتحسين سِجِلها.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٧ - لا تزال أقل البلدان نموا متخلفة عن الركب في العديد من المؤشرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. فعلى سبيل المثال، قدم مواطنو أقل البلدان نموا، بمن فيهم المقيمون وغير المقيمين، ما مجموعه 486 1 براءة اختراع في عام 2015. ونشرت أقل البلدان نموا حوالي سبع مقالات فقط لكل مليون شخص سنويا بين عامي 2011 و 2013. وبلغت النفقات المخصصة للبحث والتطوير في أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 0.6 في المائة أو أقل.

١٨ - ومن الأولويات القائمة منذ أمد طويل بالنسبة لأقل البلدان نموا، والتي أعيد التأكيد عليها في برنامج عمل إسطنبول وفي إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، إنشاء بنك للتكنولوجيا يهدف إلى تعزيز قدراتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ووضع نُظم إيكولوجية وطنية وإقليمية للابتكار يمكن أن تجذب التكنولوجيا الخارجية، وتوليد البحوث والابتكارات المحلية والتسويق لها. وأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في 23 كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبدأ البنك العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ فور توقيع الأمم المتحدة وحكومة تركيا على اتفاق البلد المضيف والاتفاق المتعلق بالمساهمات. وفي عام ٢٠١٨، سيركز بنك التكنولوجيا، التي يحظى تشغيله حاليا بدعم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على إعداد استعراضات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقييم الاحتياجات التكنولوجية، وعلى تعزيز سُبل الوصول الرقمية إلى البحوث والمعارف التقنية في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

تنمية القطاع الخاص

١٩ - أحرزت أقل البلدان نموا بعض التقدم في تهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، انخفضت تكاليف بدء الأعمال التجارية في أقل البلدان نموا كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل من ١٠١,٢ في المائة إلى ٥٥,٨ في المائة في المتوسط. وعلى غرار عام 2017، لم تصنَّف ضمن المائة الأوائل في الترتيب العام من حيث مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام 2018 إلا أربعة من أقل البلدان نموا، هي رواندا وبوتان وزامبيا وفانواتو. ويشكل الحصول على التمويل عائقا رئيسيا أمام العمليات التجارية، في حين أن تنمية القطاع الخاص تخضع لقيود تتمثل في محدودية العرض، وارتفاع تكاليف الطاقة، والفجوات في المهارات، ومحدودية القدرة على الاتصال.

باء - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٠ - انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا طفيفا من 26.3 في المائة إلى 25.4 في المائة بين عامي 2011 و 2016. وقد يكون ذلك نتيجة لظاهرة النينيو التي لوحظت في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2014 إلى أيار/مايو 2016، والتي أثرت على العديد من البلدان في أفريقيا. وفي عام 2016 وحده، تأثرت بلدان مثل أفغانستان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال واليمن من جراء ظاهرة النينيو وغيرها من الصدمات المرتبطة بالمناخ، في حين يعاني العديد منها أيضا من الآثار السلبية للأزمات والنزاعات.

٢١ - وانخفضت الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نموا، مقيسة بمؤشر نصيب الفرد من الإنتاج الإجمالي، من 110 إلى 107 نقاط مئوية بين عامي 2011 و 2014، بالمقارنة مع خط أساس كان يبلغ 100 نقطة خلال الفترة 2004-2006. وارتفع استهلاك السماد من 22.6 كغم للهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة في عام 2011 إلى 26.6 كغم في عام 2014، وهي أحدث سنة تتوفر البيانات عنها. وتشمل البلدان التي شهدت أعلى معدلات استخدام الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠١٤ كلا من بنغلاديش (279 كغم)، ونيبال (67 كغم)، وزامبيا (46 كغم)، وملاوي (36.5 كغم).

٢٢ - ويمثل الأمن الغذائي أحد العوامل المحددة للنتائج التغذوية للسكان. ويعد انتشار نقص التغذية إحدى طرق تقييم النتائج التغذوية، حيث أنه يظهر السكان الذين هم دون الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية. وظل معدل نقص التغذية في أقل البلدان نموا ثابتا تقريبا بين عامي 2011 و 2015، حيث بلغ نسبة 23 في المائة. بيد أن هذا المعدل أقل بكثير من ذاك المسجل في عام ٢٠٠٠ (34 في المائة). ولا تزال مستويات التقزم، وهو مؤشر جيد على مستوى التغذية، مرتفعة جدا (39 في المائة، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة). ويلزم بذل مزيد من الجهود من أجل تنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، إذا ما أريد لهذا الهدف أن يتحقق بحلول عام ٢٠٣٠.

جيم - التجارة

٢٣ - في عام 2016، واصلت حصة صادرات أقل البلدان نموا من السلع والخدمات انخفاضها لتصل إلى 0.89 في المائة من الصادرات العالمية([[3]](#footnote-3))، مقارنة بالذروة التي بلغت 1.04 في المائة في عام 2013، وبذلك ابتعدت أكثر عن تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى 2 في المائة من الصادرات العالمية، على النحو المطلوب في برنامج عمل إسطنبول والغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة. ويعزى هذا الاتجاه أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية، لا سيما الوقود. وفي أقل البلدان نموا في أفريقيا، انخفضت صادرات السلع والخدمات بأكثر من 7 في المائة، بينما ظلت مستقرة بالنسبة لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكان ما يقرب من نصف صادرات أقل البلدان نموا من نصيب الاتحاد الأوروبي (47 في المائة)، وتلته الصين (33 في المائة)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (17 في المائة).

٢٤ - ويستمر تكوين صادرات أقل البلدان نموا في التغير. ففي عام 2016، بلغت نسبة صادرات المنتجات الأولية أقل بقليل من نصف صادرات البضائع لتلك البلدان (مقارنة بنسبة ٧٣ في المائة في عام 2005)، في حين بلغت نسبة المنتجات المصنعة 40 في المائة (مقارنة بنسبة 21 في المائة في عام 2005)، وشكلت منتجات الملابس نسبة 29 في المائة. وبلغت نسبة المنتجات الزراعية 13 في المائة في عام 2016. وكانت المجموعة الوحيدة من أقل البلدان نموا التي حققت نمو الصادرات في عام 2016 هي البلدان المصدِّرة للسلع المصنعة، التي ازدادت صادراتها بنسبة 9 في المائة.

٢٥ - وبعد عقد من النمو المطرد، بدأت صادرات أقل البلدان نموا من الخدمات التجارية في التباطؤ في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٦، انخفضت صادرات الخدمات بمعدل ٤ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥. ومثّلت صادرات أقل البلدان نموا في أفريقيا أكثر من نصف إجمالي صادرات أقل البلدان نموا من الخدمات التجارية، وبصورة رئيسية في مجالي النقل والسياحة. وفي أقل البلدان نموا في آسيا، جاء 85 في المائة من السياح من بلدان مجاورة، بينما بلغت هذه النسبة 63 في المائة في أقل البلدان نموا في أفريقيا.

٢٦ - وقد كررت الغاية 17-12 من أهداف التنمية المستدامة الدعوة التي أطلقها برنامج عمل إسطنبول بخصوص إتاحة وصول المنتجات إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص. وفي ٢٠١٦، واصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إتاحة وصول المنتجات من أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الحصص، حيث أتاح جميع الأعضاء من البلدان المتقدمة وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من كل الرسوم الجمركية والحصص أو من معظمها، وأتاح عدد من الأعضاء من البلدان النامية قدرا كبيرا من هذا الإعفاء لأقل البلدان نموا. وحصلت كل من شيلي والصين والهند على إعفاء شامل من الرسوم ومن الحصص. وفي عام ٢٠١٦، ازدادت منتجات أقل البلدان نموا المشمولة بالإعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠ نقاط مئوية بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٥، بلغ متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على أقل البلدان نموا ٦,٥ في المائة بالنسبة إلى الملابس و ٣,٢ في المائة بالنسبة إلى المنسوجات، في حين كان متوسط التعريفات بالنسبة لفئات منتجات أخرى أقل من ١ في المائة وصفرا بالنسبة للوقود والمعادن.

٢٧ - وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ قرار المؤتمر الوزاري بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نموا في إطار منظمة التجارة العالمية. واعتمدت اللجنة المعنية بقواعد المنشأ نموذجا للإشعارات بقواعد المنشأ التفضيلية في آذار/مارس ٢٠١٧ لتعزيز الشفافية، وقدم معظم البلدان المانحة للأفضليات المعلومات وفقا لذلك. ووسع العديد من البلدان إمكانيات التجميع، بما في ذلك الصين والنرويج وكندا. وشرع الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا في تطبيق النظام الجديد للتصديق الذاتي على شهادات المنشأ (نظام المصدِّر المسجَّل).

٢٨ - ويتضمن اتفاق تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٧، أحكاما تتصل بتسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، ويحدد تدابير لتحقيق التعاون الفعال بين الجمارك والسلطات المختصة الأخرى في تيسير التجارة ومسائل الامتثال لمتطلبات الجمارك. وقد مُنحت أقل البلدان نموا مهلة إضافية لتنفيذه.

٢٩ - وجرى الاتفاق على منطقة تجارة حرة قارية أفريقية في آذار/مارس 2018، بهدف إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات. وينطوي هذا الاتفاق على إمكانات كبيرة لتعزيز التجارة الإقليمية، بما في ذلك صادرات أقل البلدان نموا.

٣٠ - وتمثل المعونة لصالح التجارة أداة هامة تكمل الوصول التفضيلي إلى الأسواق وتعزيز قدرات العرض في أقل البلدان نموا. ومنذ إطلاق هذه المبادرة في عام 2005، لم يصرَف في أقل البلدان نموا إلا 27 في المائة فقط من إجمالي هذه المعونة، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه البلدان في المنافسة في الأسواق العالمية. وفي عام 2016، بلغت مدفوعات المعونة لصالح التجارة المقدَّمة إلى أقل البلدان نموا 9.8 بلايين دولار، مما يمثل زيادة اسمية بنسبة 10 في المائة، بالمقارنة مع متوسط المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٩-2011. واستفادت مشاريع البنية التحتية الاقتصادية من أكثر من نصف تدفقات المعونة لصالح التجارة إلى أقل البلدان نموا، بينما تلقت المشاريع الزراعية حوالي ثلث هذه التدفقات.

دال - السلع الأساسية

٣١ - انخفضت أسعار السلع الأساسية منذ عام ٢٠١١، مما أسفر عن انخفاض حصتها كنسبة مئوية من مجموع صادرات البضائع في أقل البلدان نموا، حيث انخفضت هذه النسبة من ٧٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٦. وقد أثر انخفاض أسعار الوقود بشكل كبير على مصدّري الوقود، وساهم في تقلص الحصة التي تشكلها هذه السلع من إجمالي صادرات البضائع، حيث انخفض بمقدار 45 في المائة في عام 2015 مقارنة بعام 2014 وبمقدار 21.14 في المائة في عام 2016 مقارنة بعام 2015.

٣٢ - وعلى الرغم من أن أسعار السلع في الأسواق العالمية شهدت زيادة طفيفة بنسبة 1.18 في المائة في عام 2016، وهو اتجاه استمر في عام 2017 ومن المتوقع أن يستمر في عام 2018، فإنها لا تزال أقل من أسعار عام 2011 بنسبة 34.10 في المائة. وشهد النفط الخام أكبر فرق في الأسعار، حيث انخفضت أسعاره بمعدل ١٤٢,٦٣ في المائة عن مستوياتها في عام ٢٠١١. وتشير التقديرات لعامي 2017 و 2018 إلى حدوث انتعاش طفيف في أسعار النفط، في حين من المتوقع أن تنخفض الأسعار الزراعية انخفاضا طفيفا في عام 2017 وأن تستقر في عام 2018. ويمثل الإفراط في الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية الأولية موطنا للضعف، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز التحول الهيكلي الذي يؤدي إلى زيادة التنويع في اقتصادات أقل البلدان نموا.

هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

٣٣ - تتوافق أهداف التنمية البشرية والاجتماعية لبرنامج عمل إسطنبول على نحو وثيق مع أهداف خطة عام 2030، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة الخمسة الأولى، فضلا عن الهدف الأعم المتمثل في استهداف الفئات المهمشة وعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويستهدف برنامج عمل إسطنبول المسائل التي تتعلق بالنساء والفتيات على وجه التحديد من خلال غايات تتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإمكانية التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي والثانوي، والعناية بصحة الرضع والأمهات، والمياه والصرف الصحي، والنهوض بالشباب. وتتناول أهداف برنامج العمل المذكور المتعلقة بالحصول على السكن سكانَ الأحياء الفقيرة وفقراء الأرياف على وجه التحديد، بينما تحظى الحماية الاجتماعية باهتمام خاص، لا سيما بالنسبة للأشخاص المهمشين والضعفاء.

التعليم والتدريب

٣٤ - لوحظ في السنوات الأخيرة، تزايد متوسط معدلات الالتحاق بالمدارس في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية في أقل البلدان نموا، على الرغم من استمرار ارتفاع نسب التلاميذ إلى المعلمين. وفي عام 2015، بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي 46 في المائة بالمقارنة مع 41 في المائة في عام 2011. وليس ثمة إلا خمسة بلدان من أقل البلدان نموا يبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة فيها المدة المتوقع قضاؤها في التعليم الابتدائي أو يتجاوزها، في حين أن ما يقرب من اثنين من كل خمسة من إجمالي الأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس في العالم هم من أقل البلدان نموا.

السكان والصحة الأولية

٣٥ - نتيجة لارتفاع مستويات الخصوبة (4.3 ولادات لكل امرأة في الفترة 2010-2015)، ما فتئ عدد السكان في أقل البلدان نموا يزداد بسرعة، بحوالي ٢,٤ في المائة سنويا. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يتباطأ معدل الزيادة هذا، فمن المتوقع أن يزيد مجموع عدد سكان أقل البلدان نموا، الذي قارب بليون نسمة في عام 2017، بنسبة 33 في المائة بين عامي 2017 و 2030.

٣٦ - وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد الوفيات النفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في أقل البلدان نموا ٥٠٢ وفاة، لكن هذا العدد انخفض إلى ٤٤٤ وفاة في عام ٢٠١٥، في حين كان معدل وفيات الرضع ٤٨ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٦، مقارنة بمعدل ٥٦ وفاة في عام ٢٠١١.

النهوض بالشباب

٣٧ - يضم جيل اليوم من شباب العالم ١,٨ بليون نسمة تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ٢٤ عاما، ويعيش معظمهم في البلدان النامية، وفي كثير من الأحيان يشكلون نسبة كبيرة من السكان. ولكن لا يستطيع عدد كبير جدا من الشباب المشاركة في المجتمع مشاركة تامة. وفي عام ٢٠١٥، كان متوسط عمر السكان في أقل البلدان نموا ١٩,٦ عاما، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٠,٤ عاما بحلول عام ٢٠٢٠، مما يدل على ضخامة حصة الشباب وازديادها.

٣٨ - ومعدل بطالة الشباب مرتفع جدا في العديد من أقل البلدان نموا، لأسباب منها عدم توافق المهارات والتوسع الاقتصادي الذي يستند إلى القطاعات التي تتسم بكثافة رأس المال. وكان متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة لجميع أقل البلدان نموا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ يبلغ ٧٤,٩٣ في المائة.

المأوى

٣٩ - بحلول عام٢٠٣٠، يقدر أن نسبة ٨١ في المائة من سكان العالم ستعيش في المناطق الحضرية، وأن تكون تلك النسبة ٥٥ في المائة في البلدان النامية. وأغلبية سكان المناطق الحضرية في أقل البلدان نموا في أفريقيا تعيش في الأحياء الفقيرة، وإمكانية حصول هؤلاء على المأوى الملائم والخدمات الاجتماعية الأساسية محدودة. وفي المتوسط، شهدت النسبة المئوية لمن يعيشون في الأحياء الفقيرة من سكان المناطق الحضرية انخفاضا قدره ٧,١ في المائة في أقل البلدان نموا كلها، من ٦٩,٨ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٦٢,٦٧ في المائة عام ٢٠١٤. وحدث أكبر انخفاض في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في أنغولا، بنقصان قدره ٣١ نقطة مئوية (من ٨٦,٥ إلى ٥٥,٥ في المائة) وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنقصان قدره ٤٧,٩ نقطة مئوية (من ٧٩,٣ إلى ٣١,٤ في المائة).

المياه والصرف الصحي

٤٠ - إن انعدام المرافق الصحية أو عدم كفايتها، وأوجه القصور الشديدة في إدارة المياه ومعالجة المياه المستعملة، يمكن أن تؤثر سلبا على عملية توفير المياه وفرص الحصول بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة. وفي أقل البلدان نموا، لم يستخدم سوى ٦١ في المائة من سكان المناطق الريفية مصادر محسّنة لمياه الشرب في عام ٢٠١٥، إلا أن ذلك يمثل زيادة مقارنة بنسبة ٥٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١١. وفي بعض أقل البلدان نموا، يطلق أكثر ٩٥ في المائة من المياه المستعملة في البيئة دون معالجتها، مقابل نسبة تزيد على ٨٠ في المائة على صعيد العالم.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤١ - في عام٢٠١٠، كان أكثر من نصف نساء أقل البلدان نموا اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاما قد تزوجن قبل بلوغ سن ١٨ عاما؛ وفي بعض هذه البلدان، بلغت هذه النسبة 70 في المائة. وارتفع معدل النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة في أقل البلدان نموا بأكثر من الضعف من 15 في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٤ في المائة تقريبا في عام ٢٠١٥، غير أن هذا المعدل لا يزال أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٦٤ في المائة. وفي أقل البلدان نموا، ارتفعت معدلات بطالة النساء ما بين عامي 2000 و 2015 من ٦,٩ إلى ٧,٢ في المائة، بينما ظلت معدلات بطالة الرجال ثابتة في حدود ٥,٤ في المائة. ولكن فيما يتعلق بنسبة السكان العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في أقل البلدان نموا، تحقق سد الفجوة بين الرجل والمرأة. وفي أقل البلدان نموا، زادت مشاركة المرأة من حيث تولي المناصب الانتخابية، كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وأقل البلدان نموا من بين أوائل بلدان العالم من حيث النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء، حيث لوحظ أكبر المعدلات في رواندا عام ٢٠١٧ (61 في المائة)، تليها السنغال (42 في المائة)، وموزامبيق (40 في المائة). وعموما، ارتفع متوسط معدل النساء اللواتي يشغلن مناصب في أقل البلدان نموا من ١٨ في المائة عام ٢٠١١ إلى ١٩ في المائة عام 2017.

الحماية الاجتماعية

٤٢ - تتركز الحماية الاجتماعية في أقل البلدان نموا على إصابات العمل والشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (المعالون لعامل توفي بسبب حادث عمل)، ولكنها، حتى في هذه الحالات، ضئيلة. فمن أصل 11 بلدا من أقل البلدان نموا التي توجد بيانات عنها، لا تغطي الحماية الاجتماعية أكثر من ٢٠ في المائة من السكان إلا في 3 بلدان. وحيثما توجد تدابير الحماية الاجتماعية هذه، تكون مستويات الاستحقاق منخفضة في غالب الأحيان.

٤٣ - ولا يبلغ متوسط النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المنفقة على الحماية الاجتماعية إلا 3 في المائة، وهو أقل من نصف المتوسط البالغ ٦,٣ في البلدان المتوسطة الدخل. وفيما لا يقل عن ثمانية من أقل البلدان نموا، قد تتجاوز التكاليف التقديرية لمجموعة أشمل من تدابير الحماية الاجتماعية (الأطفال واليتامى والأمومة والعجز والشيخوخة) ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يمكن تمويل هذه التكاليف من الموارد المحلية وحدها، لأن متوسط الإيرادات الحكومية في أقل البلدان نموا لا يزيد على ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

واو - الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى

٤٤ - بصفة عامة، سجل 22 من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٧ بلدا زيادة في القيمة التي حصلت عليها لمؤشر الضعف الاقتصادي في عام ٢٠١٨، مقارنة بعام ٢٠١٥. ومؤشر الضعف الاقتصادي، الذي يحسب كمتوسط مرجح لثمانية مؤشرات، هو أحد المعايير الثلاثة التي تحدد ما إذا كان البلد في فئة أقل البلدان نموا. ولوحظت زيادات كبيرة في قيم مؤشر الضعف الاقتصادي بالنسبة لأفغانستان، وبنن، وتشاد، وجزر القمر، وغينيا، ومالي، وملاوي، واليمن. وبالنسبة لجميع البلدان، يعزى ذلك أساسا إلى الزيادة في عنصر مؤشر الصدمات، لا سيما عدم استقرار الصادرات، وليس في العنصر الصدمات الطبيعية. غير أن عددا من أقل البلدان نموا قد أحرزت تقدما في قيمها المتعلقة بمؤشر الضعف الاقتصادي، وبخاصة بوتان، وبوروندي، ورواندا، وزامبيا، وكمبوديا، وليبريا، وهايتي. ويعزى هذا التقدم إلى التحسن في مؤشر الصدمات، ولكنه موزع هذه المرة بين عنصري التجارة والصدمات الطبيعية.

الصدمات الاقتصادية

٤٥ - لا تزال بعض أقل البلدان نموا تعاني من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية (انظر الفقرتين 31 و 32). وفي حالات بلدان معينة، حدث أيضا اضطراب ناشئ عن صدمات خارجية غير متعلقة بالأسعار. فعلى سبيل المثال، اقتضى التدفق الأخير للاجئين في أوغندا وبنغلاديش فراراً من العنف والنزاع قدرا كبيرا من المساعدة الإنسانية، لم يقدم المجتمع الدولي إلا جزءا منها. غير أن البلدان الثلاثة الأشد تضررا من فيروس إيبولا، أي سيراليون وغينيا وليبريا، أظهرت انتعاشا اقتصاديا تدريجيا من تراجع النمو الناجم عن أزمة فيروس إيبولا في الفترة 2014-2015.

٤٦ - واستنادا إلى البيانات المتاحة، انخفض متوسط نسبة مجموع الاحتياطيات إلى الدين الخارجي في أقل البلدان نموا إلى من 43.4 في المائة في العام الماضي إلى 39.6 في المائة، ولم يُسجَّل تحسُّن سوى في 12بلدا. إلا أن خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات أقل البلدان نموا قد زادت إلى ١٠ في المائة، في المتوسط، في عام ٢٠١٦ مقابل 7.5 في المائة في السنة السابقة، في حين حدث انخفاض في سبعة من أقل البلدان نموا.

٤٧ - وكان لانخفاض أسعار السلع الأساسية تأثير شديد على العديد من أقل البلدان نموا، التي تواجه أصلا تحديات في خدمة الديون الخارجية، لا سيما الدول التي أفرطت في الاقتراض بشروط غير تساهلية. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كان 15 من أقل البلدان نموا في عداد البلدان العاجزة عن سداد ديونها أو التي تواجه احتمالا كبيرا للعجز عن سدد الديون.

تغير المناخ والاستدامة البيئية

٤٨ - تأكد أن أعوام 2015 و 2016 و 2017 هي السنوات الثلاث التي سجلت رقما قياسيا في ارتفاع درجات الحرارة، وذلك علامة واضحة على استمرار الاحترار العالمي بسبب انبعاثات غازات الدفيئة. وفي كثير من أقل البلدان نموا، أسفرت الظواهر الجوية البالغة الشدة وغيرها من الآثار الناجمة عن تغير المناخ عن خسائر في الأرواح واضطرت الناس إلى ترك ديارهم وزادت من خطر المجاعة.

٤٩ - وتحقق تقدم متواضع خلال السنة الماضية في تدفق الموارد المالية إلى أقل البلدان نموا من أجل التصدي لآثار تغير المناخ. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بلغ المجموع التراكمي للتبرعات المعلنة لصندوق أقل البلدان نموا ١,٣٣ بليون دولار، وتم تسديد ١,٢٦ بليون دولار من هذا المبلغ، وما زال ٧٠,١٢ مليون دولار غير مسدد. وإضافة إلى ذلك، لا يزال الطلب على الموارد من الصندوق أكبر من الأرصدة المتاحة للموافقة على الطلبات الجديدة؛ وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كان مبلغ ٩١,٧ مليون دولار متاحا لقرارات التمويل الجديدة، في حين كان مبلغ ١٨٧,٢ مليون دولار ملتمسا لتمويل ٢٦ مشروعا كامل الحجم كانت أمانة مرفق البيئة العالمية قد أجازتها من الناحية الفنية.

٥٠ - وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حصل ٥٠ من أقل البلدان نموا (بما فيها بلدان خرجت من الفئة الآن) على مبلغ مجموعه ١,٢٢ مليون دولار لتمويل ١٩٨ مشروعا تدعم برامج عملها الوطنية للتكيف وتمت الموافقة على ثلاثة مشاريع عالمية إضافية ممولة من موارد الصندوق بمبلغ قدره ١٣,٦٩ مليون دولار لدعم مشاريع أخرى للتكيف. وازداد مجموع التمويل المقدم من الصندوق لعمليات خطط التكيف الوطنية في أقل البلدان نموا ليبلغ ٥١,٧ مليون دولار في ١ آذار/مارس ٢٠١٨.

٥١ - وحتى 9 شباط/فبراير 2018، قُدمت إلى الصندوق الأخضر للمناخ مقترحات مشاريع من 17 بلدا من أقل البلدان نموا في إطار طرائق دعم خطط التكيف الوطنية المتبعة في برنامجه الخاص بدعم الاستعداد والتحضير، الذي يخصص مبلغا يصل إلى 3 ملايين دولار لكل بلد.

٥٢ - وتؤدي الغابات دورا في التخفيف من آثار تغير المناخ بعزل ثاني أكسيد الكربون، والإسهام في الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تحات التربة، وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية. وخلال العقد الماضي، فقدت أقل البلدان نموا في المتوسط ٦ في المائة من مساحتها المغطاة بالغابات، لا سيما في البلدان الأفريقية. وقد لوحظ هذا الاتجاه في ٣٢ من أقل البلدان نموا، ولم ينحسر هذا الاتجاه إلا في بلدين خلال السنوات الخمس الماضية.

٥٣ - وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من شدة تأثر أقل البلدان نموا بالصدمات الخارجية، سواء منها الاقتصادية أو البيئية. وينبغي أن يتحول التمويل وبناء القدرات لتحقيق التكيف مع تغير المناخ من مرحلة التخطيط إلى تنفيذ مشاريع ملموسة تؤدي إلى زيادة القدرة على الصمود على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومات أن تحافظ على النظم الإيكولوجية التي توفر الخدمات الأساسية ذات الصلة بالتكيف مثل تنظيم الفيضانات والحواجز الطبيعية أمام هبوب العواصف.

الحد من مخاطر الكوارث

٥٤ - في عام 2017، أثرت الكوارث تأثيرا اجتماعيا واقتصادي كبيرا على السكان في أقل البلدان نموا، التي تعد من أشد بلدان العالم تأثرا بهذه الكوارث، حيث تضرر منها حوالي ٢٣ مليون شخص. وكانت الفيضانات مدمرة بصفة خاصة في أنغولا، وبنغلاديش، وملاوي، وميانمار، ونيبال، والنيجر، وهايتي. وتضرر ما يربو على ٨ ملايين شخص من الجفاف في أنغولا وتشاد وموريتانيا والنيجر. وأصابت الأعاصير ٤,٦ ملايين شخص في بنغلاديش، وفانواتو، ومدغشقر، وموزامبيق، وميانمار، وهايتي. بيد أن الانهيالات الأرضية كانت أشد الكوارث فتكا، حيث أسفرت عن وفاة ٤١٥ ١ شخصا.

٥٥ - وبعد الجفاف الذي حل بالقرن الأفريقي في أوائل عام ٢٠١٧، تراجع خطر المجاعة الآن، ولكن ظروف سوء التغذية والجفاف ما زالت سائدة ويمكن أن تنعكس المكاسب الهشة بسهولة، حيث يواجه السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، في حين أن خطر الزوابع والأعاصير الذي يهدد أقل البلدان نموا التي هي أيضا من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال كبيرا. ولقي ٤٠٠ ١ شخص حتفهم في الأمطار الموسمية التي اجتاحت الهند ونيبال وبنغلاديش. وأودت الفيضانات الشديدة والانهيالات الأرضية في سيراليون بحياة أكثر من ٥٠٠ شخص ودمرت منازل ٠٠٠ 3 شخص. ولا تزال الحالة الإنسانية في اليمن مصدر قلق بالغ.

٥٦ - ويشكل بناء القدرة على مواجهة الكوارث أولوية عليا بالنسبة إلى أقل البلدان نموا،  
ولا بد من تعزيز الجهود المبذولة لهذا الغرض ضمن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 عن طريق الإنذار المبكر والتأهب والاستجابة.

زاي - تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية وبناء القدرات

٥٧ - إن الفجوة الكبيرة بين الاحتياجات من الاستثمار والتمويل المتاح في أقل البلدان نموا ليست بصدد التقلص، لأن المساعدة الإنمائية الرسمية قد ظلت راكدة والاستثمار الأجنبي المباشر سجل انخفاضا. وفي عام ٢٠١٦، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا. ومن الصعوبات التي تعترض تحقيق أهداف برنامج العمل وغاياته كيفية تحفيز المزيد من الاستثمار، وكيفية ضمان أن يكون طويل الأجل ويتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويصل إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

تعبئة الموارد المحلية

٥٨ - ازداد متوسط الإيرادات الحكومية في أقل البلدان نموا إلى 19.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ من ١٦ في المائة في عام ٢٠١٢. ومن أجل تحسين إدارة الضرائب، تشارك 10 من أقل البلدان نموا في مبادرة ”مفتشو الضرائب بلا حدود“ التي ينفذها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تهدف إلى تيسير تبادل المعارف والمهارات بشأن مراجعة الحسابات الضريبية تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا. وبينما تلزم زيادة الدعم المقدم لبناء القدرات من أجل تعبئة الموارد المحلية، من الصعب زيادة الإيرادات الحكومية زيادة كبيرة في أقل البلدان نموا بسبب ارتفاع مستويات الفقر، ووجود اقتصاد غير رسمي كبير.

٥٩ - وانخفض متوسط إجمالي الادخارات المحلية في أقل البلدان نموا من ١٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ١٣,٣ في المائة عام ٢٠١٦، بسبب انخفاض إيرادات السلع الأساسية والنمو. والادخارات يعرقلها جزئيا القطاع المالي المحلي الذي ينقصه التطور. وفي أقل البلدان نموا، لا يملك حسابات مصرفية إلا ٢٧ في المائة من البالغين، وهو ما يقرب من نصف النسبة المئوية في البلدان النامية. وقد ساهمت الزيادة الأخيرة في استخدام الأموال المتنقلة والرقمية في عدد من أقل البلدان نموا في تخفيف حدة هذه العقبة، نظرا لأن الحسابات المتنقلة كثيرا ما تتجاوز عدد الحسابات المصرفية الرسمية. وشركات الهواتف المحمولة في العديد من أقل البلدان نموا هي أيضا من بين أهم دافعي الضرائب.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٠ - تشير التقديرات إلى أن المعونة الثنائية، المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نموا، قد زادت بنسبة 4 في المائة بالقيمة الحقيقية لتصل إلى 26 بليون دولار في عام 2017، عقب عدة سنوات من التراجع. وشهد تسعة أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية انخفاض المعونة التي يقدمونها إلى أقل البلدان نموا من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وانخفض عدد المانحين الذين يقدمون 0.15 في المائة أو أكثر من دخلهم القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، وذلك تماشياً مع أهداف برنامج عمل إسطنبول والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، من سبعة إلى ستة مانحين (الدانمرك٬ والسويد٬ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية٬ والنرويج٬ وهولندا)، مع تجاوز خمسة مانحين منهم نسبة 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وسجل إجمالي حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة زيادة طفيفة من 0.08 في المائة في عام 2015 إلى 0.09 في المائة في عام 2016. وتوفر أيرلندا أكبر حصة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 45 في المائة (وهو ما يمثل انخفاضا من نسبة 48 في المائة عام 2015). وشكل صافي المساعدة الإنمائية الرسمية نحو 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المجمع لأقل البلدان نمواً في عام 2016، مقارنة بنسبة 7.7 في المائة قبل عشر سنوات، مما يزيد من العجز في تمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت حصة دعم الميزانية، على الرغم من كونها طريقة للمعونة تتسق بشكل جيد جدا مع مبادئ فعالية التنمية من قبيل تولي تلك البلدان لزمام استراتيجياتها الإنمائية.

٦١ - ويلزم زيادة مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كما يلزم تعزيز المبادرات الرامية إلى زيادة التدفقات المبتكرة إلى أقل البلدان نمواً والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي نفس الوقت، يجب تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة جودة المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها الفعال لفائدة أقل البلدان نمواً، بسبل منها الاستقصاء والدراسة اللتان يجريهما منتدى التعاون الإنمائي بشأن المساءلة العالمية.

الديون الخارجية

٦٢ - لقد زادت مستويات المديونية الخارجية في جميع أقل البلدان نمواً، من حيث أرصدة الديون (بالنسبة إلى الدخل القومي الإجمالي) - بل وأكثر من ذلك - من حيث عبء خدمات الديون (الذي يقاس كمدفوعات فائدة بالنسبة لصادرات السلع والخدمات والدخل الأولي). وفيما بين عامي 2011 و 2016، ارتفع متوسط رصيد الدين الخارجي في أقل البلدان نمواً من 23.9 في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى 28.6 في المائة. وتضاعفت حصة الدائنين من القطاع الخاص في الديون العامة والديون المكفولة حكوميا في أقل البلدان نمواً من 8 في المائة إلى 16 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي.

٦٣ - وقد أثار هذا الأمر المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون، ولا سيما في أقل البلدان نموا في أفريقيا. وبالتالي، من المحتمل أن تصبح القيود المفروضة على التمويل الإضافي للديون أكثر إلزاماً في نفس الوقت الذي تواجه فيه أقل البلدان نمواً مطالب ملحة لمزيد من الاستثمارات العامة في أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمار المباشر الأجنبي

٦٤ - انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 13 في المائة في عام 2016 لتصل إلى 38 بليون دولار. وهذا هو الانخفاض الثالث في السنوات الأربع الماضية. وتساوي التدفقات الموجهة إلى أقل البلدان نمواً حوالي 2 في المائة من التدفقات العالمية، بانخفاض من 3 في المائة في الفترة 2013-2014. ولا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي لأقل البلدان نمواً يتركز بشكل كبير في عدد قليل من البلدان، لا سيما في أفريقيا، وفي الصناعات الاستخراجية، حيث لا يقدم في كثير من الأحيان سوى روابط إنتاجية أمامية وخلفية داخل الاقتصاد.

٦٥ - وقد زادت الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية الآسيوية استثماراتها في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في قطاعي التصنيع والخدمات. وبالتالي، يمكن أن يؤدي الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب دورا رئيسيا في التنويع في أقل البلدان نموا التي تعتمد على السلع الأساسية. وتشير الاتجاهات الطويلة الأجل في مشاريع الاستثمار المباشر الأجنبي المعلنة في مجالات جديدة إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بالاستثمار في الخدمات، لا سيما الكهرباء والبناء والنقل والتخزين والاتصالات.

٦٦ - ويتعين على أقل البلدان نمواً تنفيذ سياسات استراتيجية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك لعكس مسار الانخفاض الأخير في هذا الاستثمار، لا سيما في القطاعات ذات الإمكانات الإنمائية العالية مثل الصناعات التحويلية، التي من شأنها أن تسهم في التحول الهيكلي وتوسيع نطاق التنمية والتعجيل بها. وعلاوة على ذلك، فإن توافر العمالة الماهرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية المحلية ذات الجودة العالية، مثل مرافق النقل وامكانية الحصول على الكهرباء، كلها عناصر أساسية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وكذلك دعم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي منح الأولوية للسياسات التي تساعد القطاع الخاص المحلي على إقامة روابط مع المستثمرين الأجانب. وشجع المؤتمر الوزاري السابع لأقل البلدان نمواً، الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على وضع برنامج لتنمية القدرات لأقل البلدان نمواً من أجل قيام وكالات ترويج الاستثمار بجذب الاستثمار المباشر الأجنبي المستدام وتنويعه والاحتفاظ به، وتحقيق الاستفادة القصوى منه، وتعزيز تنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً، وبالتالي المساهمة في رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بشكل مستدام.

التحويلات المالية

٦٧ - تجسيدا للاتجاه العالمي، انخفضت التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً للسنة الثانية على التوالي لتصل إلى 37 بليون دولار في عام 2017، بانخفاض نسبته 2.6 في المائة مقارنة مع ذروة عام 2016 البالغة 37.9 بليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض إلى ضعف العملات في بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين مقابل دولار الولايات المتحدة وإلى النمو الاقتصادي الضعيف في بعض بلدان المقصد بالنسبة للمهاجرين.

٦٨ - وعلى الرغم من أن حصة أقل البلدان نمواً لا تتجاوز سوى 6.9 في المائة من المجموع العالمي، تشكل التحويلات المالية مصدراً مهماً للتمويل الخارجي في العديد من أقل البلدان نمواً. واستأثرت ستة بلدان (بنغلاديش ونيبال واليمن وهايتي والسنغال وأوغندا) بثلاثة أرباع مجموع تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً. وقد تساعد مرونة التحويلات المالية مقارنة بتدفقات التمويل الأخرى على تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

٦٩ - وأصدرت أقل البلدان نموا سياسات جديدة وشاركت في أشكال من التعاون مع بلدان المقصد، مثل مذكرات التفاهم بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند لضمان حماية عمالها المهاجرين. وفي عام 2017، انخفض كذلك متوسط تكلفة إرسال التحويلات المالية إلى حوالي 7.2 في المائة من المبلغ المحول مقارنة بـ 9.6 في المائة في عام 2015، ولكن لا يزال بعيدا عن نسبة 3 في المائة الملتزم بها في خطة عمل أديس أبابا.

حاء - الحكم الرشيد على جميع المستويات

٧٠ - ينص برنامج عمل إسطنبول على أن الحكمَ الرشيد وسيادةَ القانون على الصعد المحلي والوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد المنصف الشامل للجميع، والتنمية المستدامة. وجميع أقل البلدان نموا تقريبا (43 من أصل 47 بلدا) أطرافٌ في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٧١ - ومن أصل 10 من أقل البلدان نموا التي صادقت على بياناتها مبادرةُ الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بحلول شباط/فبراير 2018، أحرزت ثلاثة بلدان منها، هي تيمور - ليشتي، وسان تومي وبرينسيبي، وزامبيا، تقدما ملموسا أو مرضيا في جميع أو كل الفئات تقريبا. وأحرزت البلدان الأخرى أيضا تقدما كبيرا في مجال الشفافية. وتستخدم ليبريا وسيراليون سجلا مركزيا لرخص التعدين يدرج أكبر شركات التعدين في البلد، إلى جانب التراخيص والمدفوعات ذات الصلة. وقد أصبحت بيانات تداول السلع في تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية التي قدمتها تشاد وموريتانيا أكثر دقة بشكل كبير، وكثيرا ما تقدم التفاصيل على مستوى كل شحنة من النفط المباع. وتشمل معلومات عن الأحجام والإيرادات والأسعار، مما يتيح تقييم ما إذا كان البلد يحصل على سعر عادل لقاء النفط. وكشف ثلاثة عشر بلدا من أقل البلدان نمواً عن توصيفات التشريعات وشروط الترخيص المتعلقة بالبيئة.

٧٢ - ومن المتطلبات الرئيسية لتحسين الحوكمة تعزيزُ قدرات الإدارة والنظام القانوني والإحصاءات. وتشجع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية البلدان المشاركة على زيادة توجيه الفوائد المحققة من القطاع الاستخراجي نحو بقية الاقتصاد، وكذلك نحو التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ويلزم متابعة عملية المصادقة بالنسبة لأقل البلدان نموا التي لم تستكملها بعد. ويلزم أقل البلدان نمواً أيضاً البناء على التقدم الذي تحرزه نحو تيسير ممارسة الأعمال، ويلزم البلدان التي لا تزال متأخرة مضاعفة جهودها.

٧٣ - ومن الجوانب الهامة للحكم الرشيد أيضاً سهولة مزاولة الأعمال. ويركز مشروع البنك الدولي بشأن تيسير المعاملات التجارية على جودة البنية التحتية القانونية وقوة المؤسسات القانونية. وورد في تقرير عام 2018 عن المشروع، أن رواندا وملاوي وموريتانيا والنيجر حققت أكبر الزيادات في درجاتها مقارنة بمؤشر عام 2016. وإجمالا، ارتفع متوسط قيمة مؤشر سهولة مزاولة الأعمال بالنسبة لجميع أقل البلدان نمواً من 45.57 لمؤشر في عام 2016 إلى 47.06 في عام 2018. وانخفضت بالنسبة لأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ انخفاضاً طفيفاً في عام 2018، بينما ارتفعت بمقدار 2.2 نقطة بالنسبة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وبالنسبة لبدء مزاولة الاعمال، كان التقدم أكثر وضوحاً أيضاً في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، بمتوسط زيادة في الدرجة بمقدار 4.5 نقاط، بينما ارتفعت درجة أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ بمقدار 0.4 نقطة. ولا تزال المجالات التي شهدت أقل قدر من الإصلاحات هي المؤشرات ذات التركيز القانوني، مثل إعمال العقود. وحققت رواندا والسنغال والنيجر فقط تقدما كبيرا في هذا المجال، في حين أن متوسط الدرجة بقي دون تغيير تقريبا.

٧٤ - وفي الوقت نفسه، يجب أن تراعي حوكمة النظم العالمية وضع أشد البلدان ضعفاً، نظرا لأن التقدم في هذا المجال كان بطيئاً للغاية. وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، يتعين رفع صوت البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا في صنع القرارات الاقتصادية الدولية وعمليات وضع المعايير.

٧٥ - ويتطلب تقييم التقدم نحو تنفيذ برنامج عمل إسطنبول قدرا كبيرا من البيانات. وفي حين أن توافر البيانات قد ازداد منذ عام 2011 في بعض المجالات، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. فعلى سبيل المثال، لا تتوافر سوى بيانات ضئيلة في أكثر من 25 في المائة من أقل البلدان نمواً حول الفقر والالتحاق بالتعليم العالي والعديد من مؤشرات النقل. وتشكل أهداف التنمية المستدامة التي تضم 163 غاية و 232 مؤشراً أيضاً تحدياً بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً، التي لدى مكاتبها الإحصائية الوطنية بقدرات محدودة. وسيسهم توافر بيانات أفضل في صنع السياسات القائمة على الأدلة. وارتفع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية في أقل البلدان نمواً من 76 مليون دولار في عام 2010 إلى 185 مليون دولار في عام 2014، لكنه لا يزال غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناشئة عن خطة عام 2030.

٧٦ - ومن أجل زيادة توافر بيانات عالية الجودة، يلزم توفير دعم سياسي أقوى وإجراء الإصلاح القانوني اللازم لتمكين مكاتب الإحصاءات الوطنية. ويجب تعبئة موارد مالية محلية وخارجية إضافية، قابلة للتنبؤ بها ومستدامة على حد السواء، للنظم الإحصائية، ودعمها بتطوير القدرات وأحدث التكنولوجيات بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج العمل

77 - أدمجت أغلبية أقل البلدان نموا بتعميم برنامج عمل إسطنبول في وثائق التخطيط ذات الصلة الخاصة بها، وهي تنفذ البرنامج في إطار استراتيجياتها الوطنية. وفي أعقاب اعتماد خطة عام 2030، في عام 2015، أدرج العديد من أقل البلدان نمواً أهداف التنمية المستدامة في أطرها الإنمائية الوطنية.

78 - ويتم تدارس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول على المستوى القطري سنوياً في اجتماع يعقده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لجهات الاتصال الوطنية من أقل البلدان نمواً. وعرضت أقل البلدان نمواً، في اجتماع عام 2017، الاستراتيجيات الجاري الأخذ بها لتسريع تنفيذ برنامج العمل. كما عرضت أقل البلدان نمواً، التي جربت تقييمات التمويل الإنمائي، تجاربها في بناء أطر التمويل الوطنية المتكاملة لأجل أهداف التنمية المستدامة.

79 - وتنفذ حكومة إثيوبيا، على سبيل المثال، برنامج العمل وأهداف التنمية المستدامة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من إطارها الإنمائي الوطني، حيث يُستخدم كلا الإطارين في إعداد خطتها الوطنية الثانية للنمو والتحول للفترة 2016-2020 ويجري إدماجهما بشكل أكبر في الأولويات والأهداف الوطنية. وبالمثل، يدمج الإطارُ الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان لعام 2016، الذي يمثل استمرارا لتخطيط التنمية بعد انتهاء النزاع في البلد، برنامجَ العمل وأهداف التنمية المستدامة. كما تشدد أفغانستان على أهمية التنسيق المشترك بين القطاعات وبين الوزارات من أجل الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل إسطنبول. وقد وُضع إطار مشترك بين الوزارات بشأن برنامج العمل، برئاسة وزارة الشؤون الخارجية، يهدف إلى كفالة تنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج العمل.

80 - وكتطور إيجابي، قام أيضا العديد من أقل البلدان نموا بإدراج هدف الخروج من الفئة في خططها الإنمائية الوطنية. وفي عام 2018، ستطلق بوتان خطتها الخمسية الثانية عشرة، التي يتوخى فيها البلد الخطوات الأخيرة في اتجاه خروج مستدام لا رجعة فيه من فئة أقل البلدان نمواً. وبالمثل، وضعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الخروج من هذه الفئة هدفا لها. وتركز الخطة الخمسية الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2016-2020 على المعايير الثلاثة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً علاوة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

81 - وعلاوة على ذلك، أوصت لجنة السياسات الإنمائية، في استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي عقد في آذار/مارس 2018، برفع أسماء أربعة بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً (بوتان وكيريباس وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان)، إذ وفت جميعها بمعياري نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والثروة البشرية ولكنها لم تف بمعيار الضعف الاقتصادي. ومن المقرر أن يُرفع اسما بلدين آخرين، هما فانواتو وأنغولا، من القائمة في عامي 2020 و 2021، على التوالي.

82 - واستمر شركاء التنمية أيضا في تنفيذ برنامج العمل. وواصل عدد من المانحين الثنائيين تقديم الأموال لمنظمة التجارة العالمية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على زيادة مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتحسين مهاراتها في التفاوض التجاري، علاوة على مساعدة أقل البلدان نمواً على تحسين قدراتها في مجال الصحة العامة والصحة النباتية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 10 ملايين يورو في الإطار المتكامل المعزز، وهو برنامج معونة لصالح التجارة يهدف حصرياً إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من إمكاناتها التجارية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي (انظر أيضاً الفقرتين 60 و 61 أعلاه للاطلاع على معلومات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية).

83 - وتزايدت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لأقل البلدان نمواً، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي وتبادل الابتكارات والمعرفة التكنولوجية. ومع ذلك، فإن الإبلاغ عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال يمثل تحديا، إذ تتعذر، في كثير من الأحيان، مقارنة التعريفات والفئات المستخدمة.

84 - ويشارك القطاع الخاص في العديد من الأنشطة التي تدخل في إطار تنفيذ برنامج العمل. وقد نُظم اجتماعان إقليميان لأقل البلدان نموا بشأن تعزيز الموصولية العريضة النطاق، في السنغال في آذار/مارس ٢٠١٧، لفائدة البلدان في أفريقيا، وفي فانواتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لفائدة البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شارك فيهما القطاع الخاص مشاركة نشطة. ويرأس الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فريقاً عاملاً معنيا بالنطاق العريض لفائدة البلدان الأكثر ضعفاً، أنشئ في إطار لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، وتشمل أهدافه تحديد أفضل الممارسات والفرص المتاحة للاستفادة من الاستثمارات في مجال النطاق العريض من أجل التنمية الوطنية. وهو يتألف في جزء كبير من كيانات تنتمي إلى القطاع الخاص ومن وكالات تابعة للأمم المتحدة ومن أوساط أكاديمية. كما أن ممثلي القطاع الخاص هم أيضا أعضاء في مجلس بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً (انظر الفرع ألف أعلاه للاطلاع على معلومات إضافية).

85 - ووضع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية، مبادرة تهدف إلى دعم أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والفوائد التي تجنيها منه. وبرنامج دعم الاستثمارات في أقل البلدان نموا، باعتباره برنامجا مبتكرا للمنظمة الدولية لقانون التنمية، سيقدم بناء على الطلب، خدمات الاستشارة والتمثيل في مجال المفاوضات وتسوية المنازعات لحكومات أقل البلدان نمواً والشركات ذات الموارد المحدودة. وقد صُمم البرنامج بهدف تسخير خدمات المحامين وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة الذين هم على استعداد لتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً على أساس مجاني أو لقاء أتعاب مخفضة.

86 - ولعب المجتمع المدني دوراً نشطاً في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. فقد ركزت منظمة مرصد أقل البلدان نمواً على الخروج من هذه الفئة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعُقدت في السنغال، في حزيران/يونيه 2017، مشاورة إقليمية لمنظمات المجتمع المدني لغرب أفريقيا بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ونظم مرصد أقل البلدان نمواً مشاورتين وطنيتين في نيبال وبنغلاديش بشأن الخروج من هذه الفئة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت، في تايلند، مشاورة إقليمية لمنظمات المجتمع المدني من أقل البلدان الآسيوية نمواً في كانون الأول/ديسمبر 2017، لمناقشة التآزر والترابط بين برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وقد عززت هذه الاجتماعات الحوار البناء بشأن أفضل طريقة للمضي قدما من منظور المجتمع المدني في عدد من المجالات الرئيسية بما في ذلك القضاء على الفقر، والنزاع والتنمية، وتغير المناخ، والأمن الغذائي والتجارة.

87 - وتواصلت مشاركة الأوساط الأكاديمية في تنفيذ برنامج العمل، مع زيادة التركيز على مواضيع الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والتجارة والضعف. فعلى سبيل المثال، تحضيرا للاجتماع الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، نظم مركز الحوار حول السياسات حوارا عاما في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ في بنغلاديش حول موضوع استعادة جدول أعمال التنمية، وذلك بالاشتراك مع أمانة الكومنولث ومؤسسة فريدريش إيبرت ومرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نموا ومبادرة مراكز الفكر. وشاركت أيضا الدوائر الأكاديمية، بما في ذلك أعضاء لجنة السياسات الإنمائية، بانتظام في الاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة.

88 - وأسهمت هيئات منظومة الأمم المتحدة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل، بشكل فردي وكذلك من خلال مجموعة من البرامج المشتركة. ووفقا للولاية المنوطة به، واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل من جانب جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، من خلال الاجتماعات نصف السنوية للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المخصص لأقل البلدان نموا. وبُذلت جهود خاصة لتعزيز الدعم المنسق المتعمق والعملي المنحى لفائدة البلدان التي تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً من خلال فرقة عمل مخصصة.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

89 - بالنظر إلى أن الإطار الزمني لتنفيذ برنامج العمل سينتهي في غضون سنتين ونصف، من الضروري أن يقود جميع أصحاب المصلحة حملة كبرى من أجل التغلب على التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والموضحة في برنامج العمل. وسيسهم ذلك أيضا بشكل مباشر في الجهود الرامية إلى إنجاز خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، علاوة على اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا، التي تواجه فيها أقل البلدان نموا أيضا تحديات ضخمة. وينبغي بذل جهود من أجل تحقيق استفادة كاملة من أوجه التآزر والتكامل في تنفيذها ومتابعتها.

90 - ومن أجل زيادة عدد البلدان التي تصل إلى عتبات الرفع من القائمة وتبلغ أهداف وغايات برنامج العمل بحلول عام 2020، يجب التعجيل بتنفيذ البرنامج. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن توفر بيئة مؤاتية للقطاع الخاص وتكثف الجهود من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب في جميع المجالات ذات الأولوية. وبالمثل، يتعين على شركاء التنمية أن يفوا بالتزاماتهم، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والأفضليات التجارية. ويجب أيضا تعزيز الدعم المقدم من أجل التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الأشكال الأخرى للتمويل التنمية، وتحسين آليات بناء القدرة على الصمود والدعم المالي والتقني بغية كفالة التشغيل الفعال لبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

91 - ومع تزايد عدد البلدان التي تفي بمعايير الرفع من القائمة للمرة الأولى أو الثانية، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى توفير دعم معزز للبلدان التي هي في طريقها إلى الخروج من هذه الفئة، أو التي خرجت منها، وكفالة اتخاذ تدابير انتقال سلسة لتجنب أي تعطيل لخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية. وهناك دور يجب أن يضطلع به جميع الشركاء، بما في ذلك هيئات إدارة كيانات الأمم المتحدة، في توفير تدابير الدعم الدولي. وتعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة على تكثيف جهودها من أجل تقديم دعم منسق للخروج من الفئة ولعمليات الانتقال السلسة.

92 - وتشير نتائج هذا التقرير إلى أن برنامج العمل، حيثما نفذت أحكامه، لعب دورا فعالا في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ولضمان استمرار هذا الزخم ومواجهة التحديات في تنفيذ البرنامج، تُدعى الدول الأعضاء إلى النظر في عقد مؤتمر خامس للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نموا، بغية إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل واتخاذ قرار بشأن الإجراءات اللاحقة. وبالنظر إلى ولاية مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدور الهام الذي يقوم به في رصد المتابعة المتكاملة لبرنامج عمل إسطنبول، ينبغي له أن يضطلع بدور مركزي في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الخامس والخطة الجديدة لصالح أقل البلدان نمواً.

1. () انظر http://unohrlls.org/about-ldcs/publications/. [↑](#footnote-ref-1)
2. () سيُنشر في عام 2018 تقرير للأمين العام عن الرفع من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس. [↑](#footnote-ref-2)
3. () لا تشمل هذه الأرقام غينيا الاستوائية، التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧. [↑](#footnote-ref-3)